نفط العراق
لعنة الأرض
وآبار الدماء
تتدفق

الفصل الثالث

النفط والتنمية
وتوزيع الثروة العراقية

obeikandl.com

obeikandl.com

النفط والتنمية وتوزيع الثروة العراقية

إن منطقة الخليج واحدة من أكثر مناطق العالم تأزمًا واضطرابًا .. ويعود ذلك إلى تكالب الدول الاستعمارية على السيطرة عليها لما تحتله من مكانة إستراتيجية ثابتة سواء من حيث موقعها الجغرافي الذي أعطاها أهمية سوقية عسكرية، أو من حيث أهميتها الاقتصادية المواردية. لأنها مصدر النفط المتدفق والاحتياطي الأكبر في العالم فضلًا عن كونها سوقًا تجاريًا أو استهلاكية واسعة. وقد تزايدت هذه الأهمية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تضاعف استهلاك النفط عالميًا حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣.

بينما كان الاستهلاك العالمي يقدر بـ ١٤,٥ مليون برميل باليوم عام ١٩٥٠ فقد وصل إلى ٩٠,٥ في عام ١٩٧٩ للنفط والغاز وكانت الولايات المتحدة طيلة هذه الفترة أكبر مستهلك في العالم ٦٥٪ عام ١٩٥٠ و٣٣٪ عام ١٩٧٩.

كما تزايد استهلاك البلدان الأوروبية من ٨٪ إلى ٢١٪ للستوات المذكورة، وكذلك الحال بالنسبة لليابان التي تزايد استهلاكها من النفط والغاز من ١٪ إلى ٦,٥٪ للسنوات المذكورة أيضًا. وعلى صعيد الدول الصناعية الرأسمالية فقد كان نصيبها ٥٥٪ من الاستهلاك العالمي للنفط والغاز عام ١٩٨٥.

أمام كل ذلك جعل منطقة الخليج العربي منطقة جذب وإغراء شديدين في مستويات مختلفة.

الأول: في ظل القطبية الثنائية، أصبح الخليج العربي مرتكزًا لسياسة الاحتواء ضد العالم الشيوعي، ولتنافس القوى للنفاذ إليه.

الثاني:مثلت منطقة الخليج العربي الإقليم الذي يخول، ويزود الغرب، واليابان بالطاقة.

الثالث: ما تؤديه الآن من مهمات أمنية مباشرة وحاسمة في تكوين ميكانيكية الربط الذي برز على نحو مباشر، وواضح بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بين الاستقرار الإقليمي والمصالح الدولية، فهناك ارتباط وثيق بين أمن الخليج والنظام العالمي، إذ تمتلك دول الخليج ٦٥٪ من نفط العالم وهذه الميزة مكنتها من احتلال موقع خاص في نظام شبكة المصالح الدولية.

وعلى الرغم من تبدل المستويات المشار إليها فإن منطقة الخليج العربي ظلت تحتفظ بأهميتها منطقة جذب للمصالح والمطامع الدولية، بل أن التغييرات الدولية الأخيرة بكثافة تبدلاتها عززت أهمية الخليج العربي؛ لأنه البيئة التي تحمل في نسق تكونها مصالح العالم بعامه، ومصالح الولايات المتحدة بخاصة «فهو دائرة القلب للمصالح الحيوية الأمريكية».

أولاً:ففي ظل تغيير هيكلية النظم الدولي بغياب أحد القطبين الرئيسيين، ومن ثم انفراد واشنطن بالقوة العالمية. فإن الخليج العربي مثل الإقليم الصالح لإثبات دورها العالمي في ظل آليات «ما سمي بالنظام العالمي الجديد» التي لا تتبلور بعد. وهنا آسرت أمريكا على صيانة وتطوير مصلحتها عبر تأمين ذاتها من دواعي الاضطراب وهي:

- الحيلولة دون بروز قوى إقيمية فاعلة عن طريق الاحتواء أو التصدي لها بالعنف.
- السعي الحثيث إلى ضبط وتقنين انتشار التكنولوجيا؛ لأنها أصبحت أداة تغيير مؤثرة بيد الدولة المالكة ولاسيما عندما تنجح الدولة في تطويع التكنولوجيا

عسكريًا.

ثانيًا:لقد جاء التغيير الذي أصاب طبيعة العلاقات الدولية بمكانة منفردة للولايات المتحدة على حساب اضمحلال دور العالم الثالث وكتلة عدم الانحياز وتبدلت معه طبيعة الصراع الدولي من سياسي أيديولوجي إلى اقتصادي في جوهره. بين دول الشمال والجنوب ومن أجل الاستفادة من هذا الحال، وتثبيته سعت أمريكا إلى السيطرة على الخليج لكونه الإقليم الممول للنفط «جوهر التنافس لدى الشمال وعصب حياته الاقتصادية».

ثالثًا:لقد جاءت ظروف انهيار الاتحاد السوفيتي بتوقع مرصود مفاده ظهور أعمدة جديدة في هيكلية «النظام العالمي الجديد»، ولاسيما بعد ظهور انحراف في الفاعلية التدميرية العسكرية لمصلحة الفاعلية الاقتصادية.

فالظرف المؤثر سيكون ذا اقتصاد متين شبه متكامل وتقنيات عالية. فأوروبا الموحدة واليابان لديهما فاعلية، ولكنهما لا يملكان القوة التدميرية اللازمة. وهنا بدأ الخليج العربي الساحة التي تمثل وتوفر الضاغط على تلك الأعمدة سواء في تثبيت أسس التعامل الدولي كما هو الحال مع العدوان الثلاثي على العراق وما قدمه التدخل الدولي في الصومال لمصلحة أميركا أو من خلال ما بدره هذا الإقليم من مدد للصناعة والحياة الاقتصادية في تلك البلدان.

رابعًا:لقد جاءت التغيرات الدولية الأخيرة ملوحة بضرورة ربط الأجزاء المحيطة بالمركز وجاء في مقدمة هذه الأجزاء الخليج العربي الذي ينبغي أن يكون مستقرًا وآمنًا.

إن جوهر الإدراك المتحقق مما أشير إليه يتمحور في معلمين أساسيين يحملان معهما تناقضًا محسوبًا.

الأهمية الإستراتيجية:

إن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي لم تتبدل بل تطورت لمصلحة انفراد قوة بها.

والدليل على ذلك أن تلك الأهمية ما تزال متمحورة في هدفين أولهما .. القيمة السوقية للخليج أرضًا وإقليمًا لأن السيطرة عليه تعني امتلاك المفتاح الجاد في العالم. فالخليج لم يعد منطقة مهمة فحسب بل أصبح قلبًا عالميًا خصوصًا إذا أخذنا بنظر الاعتبار أهميته النفطية. فهو يحتوي على ثلثي الاحتياطي العالمي والممول الرئيسي في العالم الصناعي، فالسيطرة عليه تعني احتواء الدول الصناعية «أوربا واليابان» التي تسعى إلى الابتعاد عن الفلك الأمريكي.

وقد أضاف انهيار الاتحاد السوفيتي دافعًا جديدًا يتمثل بالفراغ الذي ينبغي شغله. لكون الخليج أصبح المنطقة التي يقاس بها حجم الدور وتأثيره بالنسبة إلى ، أميركا أو الدفاع عنه.

وقد انعكس ذلك بوضوح من خلال كثافة وجودها العسكري فيه وبالقرب منه الذي أسس علاقة محسوبة لمصلحتها عن طريق الاتفاقيات الأمنية مع دوله ومسعاها الدائم إلى خلق أسباب التهديد للقسم الآخر .. فخلقت ما يسمى بالبؤر الساخنة لتبرير تدخلها العسكري الذي كان مرادفًا لكل استجابة متوقعة.

الأهمية الأمنية

لقد حدث تغيير كبير في النظرة إلى الأمن في الخليج. فالأمن بقدر ما يعني سلامة الإقليم من الأخطار الخارجية والداخلية. فإنه جاء معكوسًا في الخليج العربي بسبب التدخل المباشر لأميركا فيه .. ولم تكن الحالة المتحققة أمنًا بل هي ترتيب مستعار

للأمن «وهم الأمن». رسخ معه ضخامة التهديدات المحدقة بالخليج، ولاسيما في ظل الضعف الذي يعانيه في المناعة الأمنية على الرغم من توفر العديد من مسببات القوة ومحدداتها فضلًا عن الارتباك الذي غزا العقول، وعطل تحديد مدرك أمني مشترك .. كما رسخ هذا الوهم افتقار الخليجيين إلى حسم معين في بلورة الرؤى والحلول المحددة لمشكلة الأمن وسبب ذلك يعود إلى ميل الجميع إلى طرح رؤاهم بهلامية تبعًا لمحددات الموقف المبعثرة، أو رغبتهم في الظفر بقبول إطار يحميهم أو نتيجة لسعيهم إلى احتواء مختلف المطامع.

وفاتهم أن الأمن هو ثمرة تجمع ورابطة مشتركة لا وسيلة مبتكرة محددة. وإدراكا لوضع كهذا تقدم العراق برؤية أمنية محددة جامعة شاملة تمثل بمجملها سلوكًا قوميًا لا قطريًا، جماعيًا لا فرديا، مجتمعًا لا مجتزًا، عضويًا لا عدديًا .. فما هي مقومات تلك الرؤية ومحدداتها.

لا يخطئ من يظن أن صنع السياسة الخارجية وتنفيذها يتطلبان القدرة على الجمع بين الثوابت الإستراتيجية، والمتغيرات على وفق تطور الأوضاع، وتواتر المتغيرات، ولا تخرج مهمة صنع السياسة الخارجية العراقية ومن خلال هذا التصور للعراق .. والذي يعني تمسكه بثوابت معلومة غدت مقومات دائمة تنطلق منها تصريف فعلها ومتابعتها للمتغيرات الحاصلة في الدوائر الإستراتيجية «الوطنية .. القومية .. الإقليمية .. والدولية» دون التنازل عما التزمت به من ثوابت تدرج الفعل وترابط حلقاته. وقد اتضحت جدوى ذلك التصور بعد العدوان الأمريكي وحلفاءه على العراق حيث حركة التطور والتغيير التي أصابت الفعل السياسي الخارجي العراقي وما أفضت إليه من ضرورة لبناء منظور خاص للسياسة الخارجية العراقية من حيث أولوياتها وإمكاناتها سواء في الحركة أم المسموح الفاعلة منها أم هوامش

المناورة .. ومن حيث أسلوب الأداء أيضًا. خصوصًا أن الأرضية الواقعية والمباشرة والقريبة المدى لم تعد ذات الصفة قبل العدوان على العراق الذي أخذت بعض صفحاته تمثل قيدًا على حركة السياسة الخارجية العراقية ولاسيما تجاه الخليج العربي لتتحتم على القيمين عليها إعادة بلورتها من جديد تبعًا لما أحدثته التفاعلات المحيطة بالعراق من تأثيرات مهمة وما فرضته من أنماط تفاعل قسرية في معظمها تبعًا لعمق التأثير الغربي القريب والبعيد الذي لامس بجد ظواهر نمط الفعل العراقي بأسره. وقد بدت الساحة الخليجية برغم كل القيود ساحة تجريب للفعل. وهو التصور العراقي الجديد. وبيان المدى التأثيري الذي يملكه خصوصًا أنه يحمل توجها مجتمعي الحركة والفهم لا فعلاً خارجيًا حسب .. وبذلك أصبحت السياسة الخارجية العراقية معنية بالتعبير عن تلك العلاقة الحركية بين فعل أساسي الهدف ومتداخل العناصر. حيث تأمين الأمن الداخلي الوطني العراقي ومواجهة تحديات إستراتيجية كبيرة متداخلة التكوين لا بسبب الموقع الذي يحتم عليها الانغماس في مظاهر الأداء الإقليمي حسب. بل لأن ثقل العراق وانتماءه المصيري إلى منطقة الخليج يحتمان عليه ذلك أيضًا.

ولو حاولنا صياغة نبذة موجزة عن ماهية التوجه العراقي حيال الخليج العربي لوجدناها تنطلق، وبخاصة بعد الانسحاب البريطاني من الخليج من منظور سياسي «أيديولوجي» فالعراق يرى أن الأمن الخليجي جزء لا ينفصل في تحقيقه من الأمن القومي العربي، لذا يدعو إلى:

أ- الحفاظ على عروبة الخليج عبر طرح أيديولوجي- قومي. وقد بدأت ملامح هذه الدعوى بالظهور منذ احتلال إيران الجزر الثلاث عام ١٩٧١ .. وتداعت عبر مشاريع شاملة حيث طرح الرئيس صدام حسين مشروعه الخاص بأمن الخليج

وتأكيده أن هذا الأمن هو مسؤولية جميع الدول المتشاطئة للخليج العربي. وقد توضحت هذه الدعوة أكثر وضوحًا عام ١٩٨٠ في طرح الإعلان القومي الذي جاءت مفرداته شاملة لتعزيز عروبة الخليج من خلال الدعوة إلى انسحاب جميع الأساطيل الأجنبية منه، كما أراد به أن يشيع الثقة بين أطرافه عن طريق رفض اللجوء إلى القوة في حل المنازعات.

ب-العمل على صيانة الأمن في الخليج إقليميًا بدعوته الأقطار الخليجية إلى تأسيس مجلس التعاون الخليجي أو بدعوته إلى إنشاء قواعد منظمة للملاحة والعلاقة ولاسيما في تنظيم الملاحة. استخدام النفط بوصفة ثروة قومية تكملة حلقات الانسجام الأمني بين مفردات الأمن القومي من حيث مقدمات قوته وبما يعزز الوجود العربي في الخليج. وهكذا قدم العراق حلقته الأمنية المعتمدة أساسًا على العلاقة بين التوجه الأيديولوجي- القومي والقومي- الإقليمي.

ج- العمل على التحذير من رهن مستقبل الأمن في الخليج بالأمن الدولي. ويقف وراء ذلك ما لمسه العراق من مضار جراء التدخل الأمريكي في الخليج عام ١٩٩٠ الذي جاء على حساب العمل القومي، والأمن الوطني العراقي الذي تأثر على نحو واضح إبان العدوان عليه. الذي استهدف قبل كل شيء المشروع النهضوي القومي الذي وضع الأمة العربية على مسار جديد من التقدم العلمي على طريق النهضة والتقدم للأمة العربية، وفي سبيل هذا المشروع سعت أميركا بتدخلها ووجودها العسكري في الخليج إلى:

١- محاولة تحجيم دور العراق ذات الاتجاه نحو الاستقلالية.

٢- سلب المبادرة العراقية، وإعاقة مساعيها في تأدية دورها الإقليمي المميز.

٣- سلب ما حققه العراق من إنجازات، ولاسيما التأميم.

٤- تكثيف محاولات الاختراق للأمن القومي العراقي عن طريق شبكات التجسس «طائرات الاستطلاع» فرق التفتيش، والرقابة الدائمة بالكاميرات .. وبما يجرد العراق من عناصر الدفاع عن سيادته الإقليمية، وأمنه الوطني.

٥- العمل على بث الفرقة، وتناعيات الانفصال العرقي، والتشتت الطائفي كخطوة نحو التفتيت والتقسيم.

٦- تعطيل التوازن الاستراتيجي الناشئ جراء النصر العراقي في الحرب مع إيران في آب أغسطس ١٩٨٨ لأن مهمة الحفاظ على التفوق الصهيوني أمر مهم وهدف أساسي للتدخل وبهذا الصدد تقول «غريس هالسيل»: «لقد مات الأمريكيون دفاعًا عن القضية الإسرائيلية وهي تدمر العراق» وبقدر ما كانت هذه الرؤى شمولية وتعاقبية ومتزامنة مع التحديات التي يواجهها الخليج أنظمة وشعوبًا كانت تحمل مخاطر موصوفة حيث حسبها العراق تضحيات لابدّ منها، وقد توضحت ذلك بعد العدوان عليه من قبل الولايات المتحدة وحلفاءها حيث بدأ بالخطوات التالية:

أ- وضع العراق نفسه في نقطة تصادم مع القوى التي تحدد حلقات الأمن الإقليمي والعالمي .. وقد انتبه العراق إلى ذلك وأخذ يحث الخطى لمواجهة مفاهيم الأمن السائدة في المنطقة لتخرج القيادة العراقية بضرورة:

١- إتباع الأسلوب الانفتاحي قناة وحيدة لممارسة الدور الإيجابي في الخليج كجزء من جهده في إعادة التكيف اللازم مع الحال الجديد، ولاسيما وأن العامل الجيوبولتيكي يعمل لمصلحته. وهكذا كانت الخطوات العراقية المحسوبة في العلاقة مع أقطار الخليج العربي، وفي مقدمتها قطر وعمان والإمارات العربية المتحدة.

٢- أشاعت أسلوب تأكيد الثوابت فعلًا احتوائيًا للتناقضات السياسية. وهنا

أشاع العراق حقيقة سيادة الشعوب على ثرواتها، والحفاظ على التوجهات القومية لدى الحكومات .. وإيجاد منافذ حرة للتعامل مع الأحداث المتعاقبة بتفهم وإيجابية.

٣- تأكيد المعني الوظيفي فى التعامل بما يعزز ثقل وجوده المعياري والجغرافي ولاسيما أنه يملك منافذ مرصودة عربيًا للتغلغل مؤسساتيًا وتنظيميًا مما يشجعه على مواصلة بناء تصوره فى جملة التهديدات فى سبيل تأكيد أهمية وحدة مفهومية الأمن القومي العربي لمصلحة بناء تدابير ثقة مع النظم الخليجية عبر ترتيبات ثنائية، أو جماعية.

ب- ما تعرض له العراق من محاولات إبعاد عن الخليج وبخاصة بعد تصاعد حدة العداء الغربي للدور العراقي وتزايد مظاهر الرغبة من بعض الأنظمة الخليجية في عصر الترتيب الأمني بالنظم الفرعية أو بدعوة الأطراف الدولية إليه. فضلًا عن الإصرار على ضرورة تحجيم القوى الإقليمية الكبرى التي لم تحسب مساندا بل تهديدًا، وقد دعت القيادة العراقية إلى:

- نسيان خلافات الماضي، والعمل على بناء خط مشروع جديد في التعامل البيني الخليجي.

فقد دعي الرئيس صدام حسين في خطاب له في ١٧/ ١/ ١٩٩٨ الأنظمة الخليجية إلى:

١- ضرورة تخطي نتوءات، وأشواك الطريق التي أدمت القلوب قبل الأقدام، وأحزان الماضي بعد أن يتعظ بدروسه ويبني على فيض معانيه العالية ما يتفق عليه بالحوار الصادق الأمين لتمضي الأمة العربية في مستقبلها بعد أن تكون قد حصنت حاضرها، وأمدته بالقدرة الخلاقة المؤمنة التي ترضي الله والشعب.

٢- العمل على إيداع تصور أمني للخليج يقوم على ضرورة:

أ- تنقية الوجود الاجتماعي عبر فسح المجال أمام العمالة العربية للعمل في الخليج بدلًا من العمالة الأجنبية التي يجب أن تخضع لإجراءات صارمة في الهجرة والتجنس.

«وهكذا لوح العراق بحقيقة مفادها أن الأمن فى الخليج هو أمن الشعوب مثلما هو أمن منطقة برمتها».

ب- رفض التحالفات العسكرية، والتكتلات الإقليمية الداعية إلى ربط أقطار الخليج العربي بالمسرح الأرضي لاستراتيجيات القوى الكبرى على حساب الارتباط بمظاهر الأمن القومي العربي.

ج-رفض التحالفات العسكرية مع القوى الدولية الكبرى بأشكالها المختلفة من اتفاقيات أمنية .. وجود عسكري .. معاهدات حماية؛ لأنها عامل مخل بالسيادة الوطنية فضلًا عما تشكله تلك التحالفات من اختراق للأمن القومي العربي.

د- وضع ضوابط تؤمن حرية الملاحة في الخليج.

هـ- إقامة علاقات ثقة واحترام متبادل تقوم على أساس احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

و-التخلي عن ما يسمى بتصدير الأمن أو استعارته .. كما هو الحال مع المسعى الإيراني بتصدير الثورة.

ز-تشجيع المنهج الوظيفي أسلوبًا للتعامل الإقليمي، ولاسيما في المجال الاقتصادي- الثقافي.

ح-ضرورة صياغة سياسة نفطية حديدة. فقد آن الأوان لدول الخليج العربية أن تدرك أن ضمانها الأمني يقتضي منها تقليل ضغطها على الجانب الاقتصادي في تحقيق

الأمن .. فالنفط بقدر ما هو يوفر لها أمنها، فهو مصدر تهديد .. لذا لا ينبغي الركون إليه. إلا أنه يمكن أن يكون عامل ضغط ومساومة مما يجعلها تتمتع بهيبة كبيرة. ومن هنا دعا العراق إلى ضرورة تقنين العلاقات النفطية ثنائيًا أو جماعيًا من خلال الأوابك والأوبك. كما دعا دول الخليج إلى إدراك حقيقة مهمة مفادها أن ربط أمنها بالنفط سيعطي الفرصة عاجلًا أو آجلًا لتغييب فعلها وعزله عن الأمن القومي العربي. بما يؤدي إلى تهميش الصراع العربي- الصهيوني، ولاسيما بعد أن وجد الكيان الصهيوني منافذ سهلة الاختراق في الجسد الخليجي.

ولقد ميزت العراق مجموعة من علاقاته ببلدان العالم كافة ومواقفه إزاء قضايا العالم وأحداثه .. وما اعتمده العراق من تدابير وسياسات في تفاعله مع محيطه الخارجي العربي والإسلامي والدولي، وقد حدد العراق تلك السياسة بعلاقاته بعدد من المبادئ أهمها:

١- تعزيز الاستقلال والحفاظ على سيادة العراق، وضمان مصالحه وحماية منجزاته الوطنية.

٢- التضامن والتعاون مع الأقطار العربية على المستوى الثنائي، وفي إطار الجامعة العربية، والمجالس، والحيثيات، والاتفاقيات المتصلة بها والتي تحتضن الكثير من جوانب العمل العربي المشترك.

٣- السعي إلى تحقيق أي قدر ممكن من التقارب، والتنسيق، والتعاون مع قطر عربي، أو أكثر على طريق الهدف القومي الأكبر «الوحدة العربية».

٤- إسناد حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة في تحرير أرضه، وتقرير مصيره، وبناء دولته المستقلة على أرضه الوطنية.

٥- مقاومة العدوان الاستعماري الصهيوني على أرض فلسطين وأراضي

الأقطار العربية الأخرى، والتصدي لنزعة الكيان الصهيوني التوسعية وتهديده الخطير والمستمر للأمن القومي العربي المشترك. وأمن الأقطار العربية منفردة.

٦- الإسهام الفاعل في نضال شعوب العالم ضد الاستعمار والصهيونية وجميع أشكال الهيمنة الامبريالية، والعنصرية، والاستغلال، والأحلاف العسكرية.

٧- عدم الانحياز إلى أي من الكتل الدولية والإسهام في تعزيز حركة عدم الانحياز ودورها الإيجابي التقدمي في العلاقات الدولية.

٨- إقامة علاقات صداقة وتعاون طبيعية مع دول العالم على اختلاف نظمها وعقائدها السياسية على أساس من التكافؤ في تبادل المصالح الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام حق الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية والاجتماعية وسيادتها على أراضيها.

٩- السعي من أجل استتباب الأمن، وتحقيق السلام على الصعيد الدولي، وضمان تحقيق المزيد من الانفراج الدولي وإزالة شبح الحروب والتوتر والأزمات الدولية وسباقات التسلح.

١٠- تحقيق أعلى درجات المشاركة والإسهام الفاعلين في أنشطة الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها ودعم القضايا العربية وقضايا حركة عدم الانحياز، وحقوق البلدان النامية ومساعيها من أجل الاستقلال، والتنمية وبناء مستقبل مشرق لأبناءها.

١١- السعي إلى إقامة علاقات حسن جوار مع الدولتين المجاورتين للعراق شمالًا «تركيا»، وشرقًا «إيران» على أساس 'لاحترام المتبادل للسيادة، وللخيارات السياسية، ولوحدة الأراضي الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وعلى وفق هذه المبادئ بنى العراق سياسته الخارجية على مدى سنوات تاريخية.

ولقد فعلت سياسة العراق الخارجية على الصعيد العربي بإنجازات وخطوات كبيرة ..

وكان من أهم العلاقات البارزة على هذا الطريق .. الدعم الثابت لحق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه وتقرير مصيره، وبناء دولته في أرضه الوطنية وعاصمتها «القدس» وقد جسد العراق هذا الموقف في الإسناد السياسي، والمادي والمعنوي لمنظمة التحرير الفلسطينية ولجميع فصائل الثورة الفلسطينية.

والتصدي على الصعيدين الرسمي، والشعبي لكل الدعوات والمشاريع التي استهدفت تصفية النضال العربي الفلسطيني.

ومع تصاعد المخاطر المحدقة بالنضال العربي ضد الاحتلال الصهيوني عام ١٩٧٨ بادر العراق إلى الدعوة لعقد قمة عربية كانت من أبرز محطات العمل العربي المشترك لخدمة الأهداف الإستراتيجية العليا للأمة العربية. فقد نجح مؤتمر القمة العربي الثامن الذي عقد في بغداد في تحديد معالم تعامل الحكومات العربية في قضية الصراع العربي- الصهيوني على مدار أكثر منه عشر سنوات.

وفي شباط ١٩٨٠ طرح العراق ميثاقًا متكاملًا للعلاقات بين الأقطار العربية، ولما ينبغي أن تكون عليه مواقفها إزاء القوى الأجنبية. وضمنت النقاط الثماني للإعلان القومي مبادئ أساسية تنظم علاقات الأقطار العربية بعضها ببعض وعلاقاتها بدول الجوار وبالقوى الأجنبية. وتدعو إلى حل أي نزاع بين الأقطار العربية في إطار العمل العربي المشترك وإلى إقامة أرضية من التعاون المستمر بين هذه الأقطار.

وفي قمة عمان عام ١٩٨٠ طرح العراق التصور الاستراتيجي للتنمية القومية. وعلى صعيد العمل الوحدوي عمل على دعم مسيرة العمل العربي المشترك في

الميادين كافة، ودعا إلى شمولها الجوانب الاقتصادية والثقافية وغيرها.

وجد ذلك على تعزيز عمل جامعة الدول العربية، وتذليل ما يواجهها من معوقات مادية على الرغم من ظروفه الصعبة كما كان العراق المبادر إلى بناء الحد الأدنى من العمل العربي المشترك بعد عودة مصر إلى جامعة الدول العربية.

وقد توج العراق توجهه الوحدوي هذا في إقامة «مجلس التعاون العربي» مع الأردن ومصر واليمن عام ١٩٨٩ لتعزيز التعاون والتقارب بين الأقطار العربية وعن طريق إنضاج الظروف اللازمة لتحقيق الهدف القومي الأسمى للأمة العربية وهو «الوحدة».

وعمل العراق من خلال حضوره مؤتمرات القمة العربية على الحث على التعاون والتضامن ورص الصفوف بين الأقطار العربية في الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية، والثقافية لمواجهة متطلبات المعركة مع العدو الصهيوني من جهة ولتحقيق شروط مواجهة الظروف الدولية، وما تشهده من تكتلات وتحالفات إقليمية سياسية واقتصادية وعسكرية من جهة أخرى.

وعلى الصعيد الإسلامي سعى لعراق إلى مواصلات علاقات التعاون الطبيعية التقليدية مع البلدان الإسلامية في آسيا وأفريقيا ، وأسهم إسهامًا متميزًا في كل الأنشطة التي جرت في إطار العمل الإسلامي المشترك سواء من خلال مؤتمرات المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم ومساعيه المستمرة إلى التنسيق والتعاون مع الدول الإسلامية في المحافل والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة ومؤتمرات حركة عدم الانحياز الرئاسية والوزارية.

أدى العراق دورًا نشيطًا وفاعلًا على مدى سنوات الثورة في مؤتمرات حركة عدم الانحياز الرئاسية والوزارية انطلاقًا من إيمانه العميق بأن الأمة العربية بما تتمتع به

من شخصية حضارية متميزة، وثقل سكاني، واقتصادي، وسياسي عظيم وموقع استراتيجي مؤثر بين قارات الأرض ينبغي أن يكون لها خطها السياسي المستقل وهويتها الواضحة البعيدة عن التكتل والأحلاف الدولية.

وعلى هذا الطريق أسهم العراق إسهامًا كبيرًا في جميع أنشطة حركة عدم الانحياز حيث قدم العراق في مؤتمر القمة السادس لحركة عدم الانحياز في هافانا- أيلول- ١٩٧٩. إذ قدم فيه مشروعًا لإنشاء صندوق لإعانة البلدان النامية على مواجهة الأزمات الاقتصادية.

وقد وافق المؤتمر على دعوة العراق إلى احتضان المؤتمر السابع في عام ١٩٨٢ تعبيرًا عن تقدير دول حركة عدم الانحياز لمكانة العراق في الحركة بوصفه أحد الدول المؤسسة لها. واتخذ العراق استعدادات ضخمة لاستضافة المؤتمر وأنجز متطلبات ذلك لولا الحرب العراقية- الإيرانية وتهديدات إيران بقصف المؤتمر حالات دون انعقاده.

وقد واصل العراق حضور فعاليات الحركة والمساهمة في تنمية الخط التقدمي الإنساني فيها وإبعادها عن التأثيرات لنهجها الأصيل الذي رسمه اجتماع باندونغ عام ١٩٥٥ والمؤتمر التأسيسي لعام ١٩٦١.

أما على الصعيد العالمي:

عمد العراق إلى انتهاج سياسة مع دول العالم المختلفة تقوم على أساس السعي إلى إقامة علاقات تعاون وصداقة مع هذه الدول سواء الغربية منها، أم الشرقية أم غير المنحازة والمحايدة .. في إطار من التكافؤ في المصالح المتبادلة، والاحترام للسيادة والخيارات السياسية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وقد أثمرت هذه السياسة في عام ١٩٧٢ إذ عقدت الحكومة العراقية معاهدة

الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي السابق، وعقدت اتفاقات مهمة معه ومع بولندا لمساعدته في استثمار ثرواته النفطية والمعدنية وطنيًا كما عزز العراق علاقاته بالصين في جميع المجالات.

وأقام العراق علاقات متميزة مع فرنسا، وعقد اتفاقيات مهمة معها للتعاون العلمي والتقني والتجاري.

كما توجه العراق إلى إقامة علاقات واسعة مع عدد كبير من دول العالم. حيث أن سياسة العراق المستقلة لا تعني الانغلاق أو الانعزال ومن ضرورات سياسة العراق المستقلة أن تتبنى أوسع العلاقات مع بلدان العالم على أساس المصالح الوطنية والقومية وعلى أساس المبادئ.

وفي موضوع التوازن الدولي. رسم العراق سياسته في هذا المسار الذي ينبغي أن تتخذه علاقات العراق والدول العربية مع الدول التي لا تسلك سلوك الهيمنة بما يعزز موقع هذه الدول باتجاه خلق توازن دولي يخدم المصالح القومية للأمة العربية.

ولها دورًا متناميًا فعالًا لهذه الدول في تثبيت التعددية القطبية بما ينعكس إيجابيًا على نضال الأمة العربية وشعوب البلدان النامية عمومًا.

وعندما ظهرت علامات اختلال التوازن الدولي في الأفق مقترنة ببدء انهيار الاتحاد السوفيتي حتى بادر العراق إلى التنبيه المبكر على خطورة السلوك الذي ستسلكه الولايات المتحدة في تعاملها الدولي وقد عبر العراق عن ذلك بمؤتمر قمة عمان لمجلس التعاون العربي في شباط عام ١٩٩٠ والذي قدم تصورًا سياسيًا استراتيجيًا لما ستؤول إليه العلاقات الدولية في ظل النزوع الأميركي إلى فرض الأحادية القطبية على العالم.

وفي إطار التوجه الحازم الذي اتسمت به سياسة العراق الخارجية إزاء النزوع

العدواني الأمريكي إلى الهيمنة على العالم وقفت العراق ضد تهديدات أميركا ومؤامراتها لحجب حلقات التقدم العلمي، والتقني المتسارع عن الأمة العربية.

مرحلة حرب الخليج الثانية:

بعد الحملة الأميركية وحلفاءها ضد العراق، وبعد الحصار الاقتصادي الشامل في آب / أغسطس عام ١٩٩٠ الذي سرعان ما اقترن بعدوان عسكري ضد العراق في كانون الثاني/ يناير/ ١٩٩١ ركزت سياسة العراق الخارجية في فضح المخطط الأميركي الصهيوني الذي قادته الولايات المتحدة الأميركية بفرض الحصار الشامل على العراق منذ آب/ أغسطس عام ١٩٩٠ حتى الآن والعدوان العسكري الأميركي، وإجراءات التدخل العسكري والسياسي الأميركي، والبريطاني في الشؤون الداخلية للعراق التي تمثلت بفرض مناطق الحظر الجوي والتحليق المستمر في أجواء العراق والسعي إلى إضعاف سلطة الدولة المركزية وتغييبها فعلًا في المنطقة الشمالية، وإتاحة الظروف المناسبة للخروق والانتهاكات الاستخبارية، والسياسية والأمنية والعسكرية الأجنبية لسيادة العراق ووحدة أراضيه في تلك المناطق.

كما توجهت سياسة العراق الخارجية إلى فهم المخطط الاستعماري لتدمير قدرات العراق العسكرية، والاقتصادية، وإدامة الحصار الظالم على شعبه من خلال إدامة أعمال اللجنة الخاصة المتحيزة ضد العراق والمنفذة للسياسة الأميركية، والبريطانية المعادية للعراق.

وبذل العراق جهودًا كبيرة من أجل تبديد السحب التي تلبدت في سماء علاقاته بعدد من الأقطار العربية، وتخطي الحواجز الناجمة عن ظروف الأزمة التي وقعت في عامي ١٩٩٠-١٩٩١ جراء العدوان الاقتصادي والعسكري الشامل على العراق.

وعن الضغوط السياسية والاقتصادية التي مارستها الولايات المتحدة ضد

البلدان العربية، وتهديداتها، وابتزازها لحكومات عدد من هذه الدول ناهيك عن الأدوار الخبيثة التي لعبها نظام الكويت في محاولة عزل العراق عن محيطه القومي بمختلف الوسائل التي تحمل الحقد والكراهية ضد الشعب العراقي. حيث ساهمت الكويت في استمرار إبادة الشعب العراقي بحجة معادية السلطة في العراق. مما تتحمل الكويت المسؤولية المباشرة في استمرار الحصار على الشعب العراقي، وإبادته بصورة منظمة.

وقد ابدى العراق استعداده تجاوز أجواء الماضي، ولفتح صفحة جديدة. واستطاع أن يستأنف علاقاته السياسية الطبيعية مع معظم الأقطار العربية التي تأثرت علاقاتها به إبان ظروف الأزمة بعد عام ١٩٩٠.

وشهدت علاقات العراق بجميع الأقطار العربية اتصالات متواصلة وزيارات كثيرة قام بها مسئولون عراقيون لتوضيح وجهة نظر العراق في العلاقة بمجلس الأمن وظروف الحصار المفروض على الشعب العراقي منذ عشر سنوات وتصرفات اللجنة الخاصة التي تنفذ سياسة أميركية- بريطانية تهدف إلى إدامة الحصار على الشعب العراقي لتحقيق أغراض سياسية معادية للعراق كيانًا ودولة ونظامًا سياسيًا وهي الأغراض السياسية التي لا تخفيها المصادر الرسمية الأميركية والبريطانية.

برغم حجب التضليل، والتزوير، والخداع التي تطلقها بكثافة لستر حقيقة المؤامرة الاستعمارية المستمرة على شعب العراق. وقد تمخضت الاتصالات المتواصلة بالدول العربية. فضلاً عن الموضوع المتزايد لقضية شعب العراق ولطبيعة النظام المفروض عليه عن موقف عربي شعبي شامل مساند للعراق في وجه استمرار الحصار وتهديدات أميركا وبريطانيا بالاعتداء عليه. كما تمخضت عن موقف عربي رسمي شامل «باستثناء الكويت» يعارض العدوان على العراق ويطالب برفع

الحصار عن شعبه. وتجلى ذلك في أثناء الأزمة الأخيرة التي افتعلتها أميركا وبريطانيا من خلال ممثليها في اللجنة الخاصة.

كما ركزت السياسة العراقية الخارجية في السعي إلى تجاوز الحواجز التي أقامتها أميركا وحليفاتها في وجه العراق على الصعيد الدولي من خلال ممارستها الضغوط السياسية، والاقتصادية، والابتزاز والتهديد العسكري ضد كثير من بلدان العالم.

وقد تمكن العراق بإدارة معركة ضد المخطط الأميركي المتعدد الجوانب ومثابرة أجهزته السياسية والدبلوماسية من فتح الكثير من الآفاق الرحبة المساعدة على تثبيت مشروعية المطاليب العراقية وعدم شرعية منطق الحكومتين الأميركية والبريطانية وموقفهما ضد العراق. كما تمكن العراق من إحباط المخطط الأميركي والبريطاني لشن العدوان والحرب على شعب العراق في أوائل عام ١٩٩٨. وكانت جهود الدبلوماسية بالاتفاق المهم الذي عقده نائب رئيس الوزراء العراقي مع الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٣/ ٢/ ١٩٩٨، وثبت رسميًا وجوب احترام اللجنة الخاصة لسيادة العراق وشواغله الأمنية المشروعة، وضرورة أن يقضي عملها إلى تطبيق الفقرة «٢٢» من القرار «٦٨٧» لرفع العقوبات الاقتصادية على العراق.

وقد أفلحت السياسة الخارجية العراقية على مدى السنوات الماضية وخصوصًا في أثناء الأزمة الأخيرة في تعرية السياسة الأميركية الرامية إلى تدمير قوة العراق العسكرية، وطاقاته الاقتصادية وتخريب نهضته الحضارية، وقلب نظامه باستخدام اللجنة الخاصة المتحيزة ضد العراق والمنفذة للسياسات الأميركية البريطانية المعادية للعراق أن التحرك النشط من جانب الدبلوماسية العراقية على الصعيدين العربي والدولي لدرء خطر التهديد الأنجلو-أميركي بالعدوان على العراق قد فضح المخطط الأميركي الرامي إلى إدامة الحصار عليه.

ولم يقتصر اتفاق ٢٣/ ٢/ ١٩٩٨ الذي عقده العراق مع الأمين العام للأمم المتحدة على معالجة الأزمة التي افتعلتها أميركا وإنما استهدف أيضًا تعزيز التوازن الدولي المتنامي، وتطوير دور الأمم المتحدة المهيمن وذلك من خلال تعزيز دور روسيا وفرنسا، ومنح الفرص الضرورية لنجاح مبادراتهما إلى حل الأزمة.

مساعدات العراق الخارجية في الحقبة النفطية ١٩٧٣- ١٩٨١:

تعد سياسة العراق في مجال المساعدات الخارجية جزء هام في سياسة العراق في البعدين العربي والدولي.

فعلى الصعيد العربي ترتكز على المبادئ الرئيسية الثلاث:

أولًا:قضية العرب المركزية فلسطين، ودعم صمود دول المواجهة ضد العدوان الصهيوني.

ثانيًا:تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

ثالثًا:تقليص الفجوة بين الأقطار العربية في التنمية، والنمو الاقتصادي والاجتماعي.

أما على الصعيد الدولي .. فإن مساعدات العراق للبلدان النامية تهدف إلى تعزيز الاستقلال الاقتصادي لهذه البلدان، وتقليل اعتمادها في التمويل الخارجي على الدول الرأسمالية.

ومن ثم تمكين صانع القرار لسياسي في هذه البلدان، وبخاصة الأقل نموًا والأكثر فقرًا منها من اتخاذ القرار المستقل، وتهدف مساعدات العراق الخارجية إلى دعم حركة عدم الانحياز بصورة عامة ووقوف البلدان النامية إلى جانب الحق والعدل، لنصرة الأمة العربية في المحافل الدولية تجاه الأطماع الصهيونية والاستعمارية في فلسطين والثروات العربية بصورة خاصة.

حجم المساعدات العراقية وشروطها

قدم العراق مساعدات على شكل قروض ميسرة ومنح ومساعدات ومساهمات في مؤسسات التمويل العربية والدولية بلغ مجموعها «٤ , ٩ مليار» دولار في الفترة ١٩٧٣-١٩٨١ إلا أن الظروف المالية للحرب مع إيران وتدهور أسعار النفط في بداية عقد الثمانينات حالت دون استمرار العراق في تقديم مساعدات كبيرة للبلدان النامية وأعاقت تنفيذ بعض التزاماته تجاه هذه البلدان. لذلك كان مجموع المصروف الفعلي من القروض والمنح التي التزم العراق بتأديتها في عقد السبعينات بحدود «٤ , ٥ مليار» دولار، أو ما يعادل «٤ , ٥٧٪» من مجموع المساعدات الملتزم بها في الفترة المذكورة.

وتتضمن المساعدات المصروفة فعلًا قروضًا ثنائية طويلة الأمد بشروط ميسرة جدًا بحدود ط٢ , ٢ مليار« دولار ومنح وهبات بلا مقابل بحدود «٧ , ٢ مليار» دولار. أما المساعدات المتعددة الأطراف التي كانت على شكل مساهمات في رؤوس أموال ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية، فقد كانت بحدود «٥ , ٠ مليار» دولار في الفترة ١٩٧٣-١٩٨١».

تتميز قروض العراق ومساعداته من غيرها بأن المقدم منها على شكل منح وهبات بلا مقابل كان بحدود «٢ , ٥٩٪» من مجموع المساعدات المصروفة، وأن جميع القروض التي قدمها العراق كانت طويلة الأمد. وأن معظمها ميسرة بلا فائدة، أو بفائدة لا تتجاوز «٥ , ٢٪» سنويًا. لذلك فإن عنصر المنحة في المساعدات

العراقية المصروفة فعلًا يتجاوز «٨٠٪» أي: أن كل دولار قدم كمساعدة للأقطار العربية والبلدان النامية لا تسترد من قيمته إلا نسبة لا تتجاوز «٢٠٪» من قيمته. أما الباقي من قوته الشرائية فتقدد كمنحة بلا مقابل.

وتتميز المساعدات العراقية من غيرها أيضًا، وبخاصة تلك التي تمنحها الدول الصناعية .. بأنها غير مشروطة بشروط سياسية أو تجارية وإنها غير مربوطة بتوريد سلع، وخدمات عراقية وأن جزءًا كبيرًا منها كان مخصصًا لدعم موازيين مدفوعات البلدان المستفيدة وغير مشروط بتنفيذ مشاريع معينة.

التوزيع الجغرافي للمساعدات العراقية:

تتميز مساعدات العراق بأنها موزعة على مساحة جغرافية واسعة جدًّا تشمل جميع قارات العالم. وإنها لا تستهدف في الحصول على امتياز اقتصادي أو سياسي ضيق خاص بالعراق. وإنما كانت قائمة على أساس دعم شعوب وحكومات بلدان العالم الثالث ومساندتها وخصوصًا مجموعة دول حركة عدم الانحياز. وكان الهدف الرئيسي من هذه المساعدات هو مساعدة هذه الدول على التحرر من هيمنة الدول الرأسمالية والشركات المتعددة الجنسية، وقيودها، وتحقيق النمو الاقتصادي، والاستقلال السياسي المنشود.

لذلك نجد أن نسبة كبيرة من مساعدات العراق قدمت إلى دول معروفة بنضالها ضد الاستعمار والهيمنة الأميركية مثل فيتنام، وكوبا، وكوريا الشمالية، وموزمبيق، وزامبيا، وتنزانيا، ويوغسلافيا.

أما توزيع المساعدات بين القارات. فإن دول القارة الآسيوية احتلت الموقع الأول .

فقد بلغ المصروف من مساعدات العراق لدول هذه المجموعة في الفترة ١٩٧٣-١٩٨١ نحو «٢,٣ بليون» دولار أي: ما نسبته «٢,٦٥٪» من إجمالي المصروف الفعلي في حين جاءت مجموعة الدول الأفريقية في الموقع الثاني إذ سجل مجموع المساعدات العراقية المقدمة إليها في الفترة نفسها «٩٪ بليون» دولار بنسبة «١٨,٩٪» واحتلت كل من مجموعتي الدول اللاتينية، والأوروبية الموقعين الثالث والرابع. إذ بلغ المصروف لدول كل منهما في الفترة نفسها موضوع البحث نحو «٣٩٨» و«٨,٧٪» من إجمالي المساعدات العراقية المدفوعة تباعًا.

إن نسبة المنح إلى إجمالي المساعدات المقدمة إلى إجمالي المساعدات المقدمة على أساس المجموعات الدولية آنفة الذكر في الفترة موضوع البحث قد سجلت«٥,٦٩٪» للمجموعة الآسيوية، و«٦,٤٥٪» للمجموعة الأفريقية و«٣,٨٪» لمجموعة الدول اللاتينية و«٢٪» لمجموعة الدول الأوربية.

أما بالنسبة إلى الموقع النسبي لمجموعة الأقطار العربية في إجمالي المساعدات المقررة والمصروفة فعلًا، فقد بلغ إجمالي المساعدات التي التزم العراق بتقديمها إلى الأقطار العربية في الفترة آنفة الذكر نحو «١,٥ بليون» دولار منها «١,١ بليون» دولار قروضًا و«٤,٣ بليون» دولار منحًا، ويمثل ذلك ما نسبته «٤,٦١٪» من إجمالي التزامات العراق من المساعدات في الفترة نفسها. وبلغ مجموع بالنسبة إلى المصروف الفعلي «٠,٣ بليون» دولار تقريبًا منها «٥,٠» بليون دولار على شكل قروض، و«٥,٢ بليون» دولار على شكل منح.

وقد بلغت نسبة إلى إجمالي المساعدات المقدمة إلى الأقطار العربية على مدى سنوات الفترة ذاتها «٩,٦٦٪» في حين بلغت نسبة التنفيذ للمساعدات المقدمة إلى الأقطار العربية «٨,٥٩٪».

المساعدات المقدمة إلى مجموعة دول عدم الانحياز:

بلغ عدد الدول التي قدم العراق المساعدات إليها في الفترة ١٩٧٣-١٩٨١ سبعًا وخمسين دولة ومنظمتين شعبيتين منها «٥٤» دولة ومنظمة شعبية تنتمي إلى مجموعة الدول غير المنحازة.

وقد بلغ إجمالي القروض التي التزم العراق بتقديمها إلى الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز في الفترة موضوع البحث «٢,٤٦٦٨» مليون دولار أي: ما يعادل ٩٩,٩٢٪» من إجمالي التزامات القروض المقررة. أما إجمالي المنح التي أقر العراق تقديمها إلى هذه المجموعة من الدول في الفترة نفسها فقد بلغ «٢,٣٦٢٦» مليون دولار أي: ما نسبته ٩٥,٩٩٪» من إجمالي المنح التي قرر العراق تقديمها إلى الدول النامية. وبذلك فإن حصة لدول غير المنحازة من إجمالي التزامات العراق من المساعدات بلغت «٤,٨٢٩٤» ميون دولار أي: ما نسبته «٩٣,٩٩٪» من إجمالي مساعدات العراق الخارجية.

وقد بلغت المنح نسبة إلى إجمالي المساعدات التي التزم بتقديمها إلى مجموعة الدول هذه في الفترة آنفة الذكر نفسها «٧,٤٣٪» أما المصروف الفعلي من المساعدات التي ذكرت من قبل، فقد سجل مجموعها في الفترة نفسها «٨,٤٩٤٣» مليون دولار أي: نسبة «١٠٠٪» تقريبًا من مساعدات العراق فعلًا.

كما سجل إجمالي المصروف الفعلي من القروض إلى هذه المجموعة من الدول «١,٤٤» مليون دولار أي: نسبة «١٠٠٪» من القروض التي قدمها العراق في حين بلغ مجموع الصرف الفعلي من المنح «٧,٢٦٩٩» مليون دولار أي ما نسبته «٩٧,٩٩٪» من إجمالي المنح المصروفة فعلًا.

وبلغت نسبة التنفيذ الفعلي لإجمالي المساعدات «قروض ميسرة ومنح» المقدمة لهذه المجموعة الدولية من إجمالي المساعدات المقررة لها في الفترة نفسها «٦ , ٥٩٪».

المساعدات إلى مجموعة الدول الأقل نموًا:

بلغ عدد الدول الأقل نموًا التي قدم العراق المساعدات إليها في الفترة من ١٩٧٣-١٩٨١ عشرين دولة هي:

أفغانستان- بنغلادش- بنين- الرأس الأخضر- أفريقيا الوسطى- تشاد- جزر القمر- غامبيا- جزر المالديف- مالي- النيجر- الصومال- السودان- تنزانيا- أوغندا- اليمن الديمقراطية- اليمن العربية- موريتانيا- وجيبوتي.

شهدت الفترة موضوع البحث ارتفاعًا كبيرًا في حجم القروض التي التزم العراق بتقديمها غلى هذه المجموعة إذ سجلت في عامي ١٩٨٠-١٩٨١ ما مقداره «٩ , ٤٢٤» و«٢٢٩٧» مليون دولار تباعًا قياسًا بـ «٠٠ , ١٢» مليون دولار التزم العراق بتقديمها عام ١٩٧٣ .. أما إجمالي القروض التي أقرت في سنوات الفترة آنفة الذكر فقد بلغ «١ , ١٣٧٧» مليون دولار أي: بنسبة «٥ , ٢٩٪» من إجمالي التزامات العراق من القروض الميسرة في الفترة نفسها.

كما ارتفع حجم المنح التي التزم بتقديمها إلى هذه المجموعة من الدول من «١ , ٠» مليون دولار عام ١٩٧٣ إلى «٤ , ١٢٨» و «٤ , ٥٦» مليون دولار في عامي ١٩٨٠-١٩٨١ تباعًا.

وبلغ الحجم الكلي للمنح التي التزم بتقديمها في سنوات الفترة نفسها «١ , ٤٢٦» مليون دولار أي: بنسبة «٧ , ١٢» من إجمالي المنح التي قرر العراق تقديمها في السنوات ١٩٧٣-١٩٨١.

يتضح مما تقدم أن الحجم الكلي للمساعدات التي أقر تقديمها إلى هذه المجموعة في الفترة نفسها قد بلغ ٧ , ٢١٪» من إجمالي مساعدات العراق المقررة في سنوات هذه الفترة.

المساعدات إلى الدول الإسلامية:

بلغ عدد الدول الإسلامية المستفيدة من مساعدات العراق الخارجية على مدى هذه الفترة ثماني وعشرين دولة هي:

الأردن- أفغانستان- أندونيسيا- أوغندا- باكستان- بنجلاديش- تشاد- تونس- غامبيا- الجزائر- جزر القمر- جيبوتي- السنغال- السودان- سوريا- الصومال- غينيا- فلسطين- لبنان- مالي- ماليزيا- جزر المالديف- المغرب- موريتانيا- النيجر- اليمن العربية- اليمن الديمقراطية- مصر.

شهدت الفترة ١٩٧٣- ١٩٨١ ارتفاعًا كبيرًا في حجم القروض المقرر تقديمها إلى هذه المجموعة من الدول إذ ارتفع مجموعها من «٥ , ١٢» مليون دولار في سنة البداية إلى «٠ , ١٠٥٤» مليون دولار و«٥ , ٤٣٥» مليون دولار في عامي ١٩٨٠- ١٩٨١ تباعًا. وقد بلغ إجمالي القروض المقررة في سنوات الفترة آنفة الذكر «٨ , ٢٢٦٤» مليون دولار أي: ما نسبته «٥ , ٤٨٪» من إجمالي التزامات العراق من القروض.

كما ارتفعت مبالغ المنح المقررة من «٤ , ٧» مليون دولار عام ١٩٧٣ إلى «١ , ١٣٤٩» و«٥ , ٧١٦» مليون دولار في عامي ١٩٨٠-١٩٨١ تباعًا. أما الحجم الكلي للمنح التي التزم بتقديمها في ذات الفترة فقد بلغ ٢ , ٣٤١٥« مليون دولار. ويمثل ذلك نسبة ٦ , ٩٤٪» من إجمالي المنح المقررة في ١٩٧٣-١٩٨١ .. وبذلك بلغ إجمالي المساعدات التي قررها العراق إلى مجموعة الدول الإسلامية في هذه الفترة

«٠٠ , ٥٦٨٠» مليون دولار مما يمثل «٤ , ٦٨٪» من إجمالي المساعدات الخارجية التي التزم العراق بتقديمها. وقد بلغت نسبة المنح النقدية والعينية إلى مجموع المساعدات الخارجية العراقية المقدمة لهذه المجموعة من الدول «١ , ٦٠٪».

المساعدات إلى مجموعة الدول الجزرية النامية:

قدم العراق مساعدات اقتصادية لست عشرة دولة من الدول الجزرية النامية وهي:

أندونيسيا- ترينداد- توباغو- جامايكا- جزر القمر- الدومنيكان- الرأس الأخضر- ساوتومي- سريلانكا- سيشل- غرينادا- الفلبين- كوبا- مالطا- مدغشقر- جزر المالديف.

بلغ مجموع القروض التي التزم العراق بتقديمها إلى مجموعة الدول الجزرية النامية آنفة الذكر في الفترة ١٩٧٦-١٩٨١ نحو «٣,٥٤٨» مليون دولار أي: ما نسبته «٥ , ١٣٪ من مجموع المنح المقررة في الفترة ١٩٧٥-١٩٨١.

وبهذا فقد بلغ إجمالي المساعدات «القروض الميسرة والمنح» التي التزم العراق بتقديمها إلى هذه المجموعة من الدول في الفترة ١٩٧٥-١٩٨١ حوالي «٥ , ٥٩٢» مليون دولار أي: ما نسبته «٩ , ٧٪» من إجمالي مساعدات العراق في الفترة نفسها».

كما بلغت نسبة المنح إلى إجمالي المساعدات المقدمة إلى الدول الجزرية آنفة الذكر نحو «٩ , ٦٪» في الفترة ١٩٧٥-١٩٨١.

المساهمات العراقية في المؤسسات العربية والدولية المتعددة الأطراف:

بلغ مساهمات العراق في المؤسسات العربية المدفوعة فعلًا في المؤسسات العربية في الفترة ١٩٧٣-١٩٨١ «٠ , ٢٥٠» مليون دولار كالآتي:

- «٧٠» مليون دولار للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- «٢» مليون دولار للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
- «٦ , ١١» مليون دولار للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.
- «١١» مليون لبنك الخليج العربي.
- «٩ , ٠» مليون لصندوق المعونة الفنية للدول العربية والأفريقية
- «٤ , ١٠» مليون للصندوق العربي لتقديم القروض للدول الأفريقية.
- «٢ , ٨٢» مليون لصندوق النقد العربي.
- «١ , ٤٨» للهيئة العربية للاستثمار، والإنماء الزراعي.
- «٠ , ٩» مليون للشركة العربية للاستثمار.
- «٨ , ٤» مليون لصندوق دعم الدول العربية المتأثرة بارتفاع أسعار النفط.
- أما إجمالي التزام مساهمات العراق بالمؤسسات آنفة الذكر، فقد بلغ «٦ , ٤٨٥» مليون دولار.

التنمية في العراق:

كان محتوى ثورة ١٤ تموز/ يوليو/ ١٩٥٨ وطنيًا تحريريًا مما جعلها أكثر اقترابًا سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا من قضايا الجماهير والتنمية وكذلك التخطيط بحدود معينة.

ولهذا كانت تدابيرها الأولى موجهة في إطار من التنمية والتخطيط قد يبدو أكثر وضوحًا من الجهود السابقة على الرغم من بعض المآخذ على التدابير التنفيذية وبروز النزعة الفردية في قيادة الحكم، والتوجهات الانعزالية، واللاقومية في السياسات الاقتصادية والتنموية.

وبقدر تعلق الأمر بالتنمية والتخطيط بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فقد ألغى مجلس الإعمار وأسس بدلًا من ذلك المجس التخطيط ووزارة التخطيط. كما استحدث وزارة متخصصة بالصناعة تأخذ على عاتقها إقامة المشاريع الصناعية وإدارتها ورعاية حركة التصنيع مما مهد السبيل إلى صياغة ثلاث «خطط» اقتصادية شملت برامج صناعية محدودة وخصصت مبالغ قدرها «٧, ٣٩٢» مليون دينار لتلك الخطط التي شملت السنوات ١٩٥٩-١٩٦٩ إلا أن ما أنفق من تلك المبالغ لم يتجاوز «١٥٠» مليون دينار على مدى السنوات العشر.

وفي مجال الزراعة صدر قانون الإصلاح الزراعي الأول ذو الرقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ الذي ألغى النظام الإقطاعي، وحدد الملكية الزراعية، ونص على توزيع الأراضي على الفلاحين بمساحات معينة. غير أن هذا القانون تعثر في مسيرته التطبيقية واستطاعت القوى المضادة في الريف امتصاص محتواه الإيجابي، وأهدافه التحريرية.

وتحققت بعض المنجزات في ميادين الإسكان، والتشييد، ولاسيما بناء الكثير من المشاريع العمرانية وتبليط الطرق وإقامة الجسور الصغيرة، والمتوسطة فضلًا عن العمل بالخط القياسي للسكك الحديدي بين بغداد والبصرة. وبروز محاولات لتأسيس قطاع تجاري وطني وحكومي بحدود معينة.

ولم تستطع الحكومات المتعاقبة بعد ثورة تموز ١٩٥٨ التعامل مع الموارد والثروات النفطية بجرأة وكفاءة تؤمنان إمكانية استثمارها تلك الثروات وطنيًا وعلى نحو مباشر، ولكن الخطوة المهمة ذات الطابع الوطني التحرري تتجلى في صدور القانون ذي رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي حددت الدولة بموجبه مناطق امتيازات الشركات الاحتكارية بما استثمرته من أراضي فقط في حين لم توضع الأراضي

المسترجعة بموجب هذا القانون موضع الاستثمار الوطني المباشر. وفي عام ١٩٦٤ صدر قانون تأسيس «شركة النفط الوطنية» التي ظلت محض هيكل إداري لا يتمتع بالفاعلية والكفاءة في ظل الموقف الحكومي غير الواضح من موضوع استثمار النفط وطنيًا وعلى نحو مباشر.

وحصرت الدولة عام ١٩٦٧ عمليات الاستثمار النفطي في هذه الشركة، واتخذت بعض التدابير لضمان فاعليتها في استغلال بعض المواقع دون أن تتحقق انجازات مهمة في هذا المجال.

وعند استجلاء طبيعة الخيار التنموي وتطور مفاهيم التنمية في التجربة العراقية الجديدة نجد أنها واجهت وهي في سبيلها إلى التصنيع ضرورة حسم الموقف تجاه عدد من الموضوعات الأساسية، وفي مقدمتها ما يلي:

- مستوى الشمول؛ إذ اكتسبت التحولات التنموية العراقية مضامينها الشاملة في ظل اعتمادها مبدأ الترابط بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية. فضلًا عن معالجتها التوافقات الضرورية والتأثيرات المتبادلة بين قطاعات الاقتصاد الوطني الإنتاجية والخدمية وموازنة التطورات بين المدنية والريف. مع التركيز على الطابع الجماهيري للتنمية.

- التنمية واستقلال البلاد- إذ جابه العراق منذ البداية طبيعة العلاقات الجدلية- الفكرية والتطبيقية القائمة بين التنمية ومسألة التحرر الوطني. ووجدت نفسها في هذا السياق وجهًا لوجه إزاء الشركات الاحتكارية ومرتكزاتها الداخلية والخارجية. متمثلة بالفئات والشرائح المضادة في الداخل والخارج فضلًا عن القوى الإمبريالية بثقلها السياسي والاقتصادي والعسكري في الميدان الدولي. ولهذا لم يكن من قبيل المصادفة أن تندلع الصراعات والتناقضات الحادة مع التدابير الأولى التي

اعتمدتها الحكومة العراقية.

- إن الاستنتاج الأساسي الذي انطلقت منه الحكومة العراقية أو النظام العراقي وهي ترسم آفاق المستقبل، يتجلى في أن ركيزتي الاستقلال الوطني للبلاد لا يمكن فصل أحدهما عن الأخرى، ومن ثم يبقى الاستقلال السياسي ناقصًا ما لم يدعم بالاستقلال الاقتصادي الذي يتحقق في الجوهر من خلال استعادة كامل الموارد، والثروات الوطنية ودمجها في التنمية القومية.

التخطيط والتنمية:

تتجسد العلاقة بين الجانبين انطلاقًا من الإيمان بوجود الكثير من القوانين التي تحكم التوازنات الإجمالية والجزئية في تركيبة الاقتصاد الوطني والمجتمع العراقي.

ومن ثم فإن معالجة هذه التوازنات في إطار التنمية لا يمكن ضمانه دون اعتماد مبدأ التخطيط وتطبيقه بمرونة عالية وبوسائل وأساليب متقدمة تنسجم مع طبيعة المراحل التاريخية التي تمر بها البلاد والتطورات التي تشهدها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

- الإنسان والتنمية- تتجلى أهمية هذه القضية في ضوء عوامل الانكفاء والعزلة التي واجهتها التجارب التنموية في مختلف بلدان العالم المعاصر عندما وضعت الحواجز بينها وبين المواطن الإنسان في سياق عمليات صياغة مقدمات التنمية والتخطيط وبرامجها وتوجيه ثمارها ونتائجها. وعند هذه النقطة اعتمد العراق على القاعدة الذهبية القائلة:

«إن الإنسان هو أداة التنمية، وهدفها الأساسي»

- البعد القومي للتنمية- ينطلق النظام العراقي من حقيقة ثابتة لديه .. «أن

العراق جزء لا يتجزأ من الوطن العربي» وأن أحداثه وتطوراته تتأثر وتؤثر في مجريات التقدم في الأقطار العربية الأخرى. ومن ثم فإن البعد التكاملي القومي لابد أن يشكل أحد أبرز السمات الأساسية لتوجهاته التنموية. وإلا يمكن أن يؤدي الوضع بالمقابل إلى نشوء المزيد من التقاطعات والاختلالات في الواقع العربي المتخم بعوامل الفرقة والانقسام التي خلقتها القوى الامبريالية عن قصد لتكريس التجزئة، وتعميق تبعية الوطن العربي للخارج بدلًا من تلمس أقطاره الاتجاهات التكاملية في المجالات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والعلمية.

- خصوصية التنمية: يجد هذ الواقع تعبيره في أن لكل من التجارب التنموية خصوصيات معينة تميز بعضها من بعض دون أن يدعوها ذلك إلى الانغلاق وإقامة الحواجز يوجه تفاعلها مع التجارب التنموية الأخرى في العالم. والمهم هو أن النظام العراقي وضع في حسبانه فكريًا وتطبيقيًا خطر الرأي القائل: أن هناك وصفات جاهزة لمعالجة معضلات التنمية وتطوراتها، ومن ثم فإن خصوصية التنمية الوطنية تتطابق تمامًا مع معطياتها الإنسانية. أي أن التجربة التنموية بالقدر الذي تحافظ فيه على خصوصية توجهاتها الوطنية يترجم فيها الطابع الإنساني الأكثر تفاعلًا مع تجارب الشعوب الأخرى في ميادين التنمية.

تجربة التخطيط للتنمية:

اعتمدت الحكومة العراقية مبدأ التخطيط للتنمية بهدف تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد والثروات القومية إذ أن العملية التخطيطية ترتكز أساسًا على إحصاء ما هو متوفر من إمكانيات وقدرات مادية وبشرية إحصاءً شاملًا من أجل توظيفها لإنجاز أهداف ومؤشرات محدودة في إطار تخطيطي، ومن ثم إجراء المتابعة الضرورية لمعرفة مدى ما هو متحقق من أهداف ومؤشرات.

وعلى الرغم من أن هذه العملية تبدو بسيطة في مكوناتها وعواملها الأولية، فإنها تعد من أعقد العمليات التي تواجه التجارب التنموية في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.

ولهذا فقد بدأت التجربة التخطيطية متواضعة في ضوء عدم توفر المستلزمات الضرورية لتشكيلها، وإعادة تشكيلها على أسس متطورة.. وبذلك فإن وزارة التخطيط العراقية تتجه نحو بلورة الأطر المناسبة للتخطيط البعيد الأمد والمتوسط والقصير منه خلال توفير المتطلبات التخطيطية في خضم العمل المباشر والممارسات المتطورة لمجلس التخطيط، وبذلك تركز الجانب التطويري في مجال إعداد الخطط في المستلزمات الآتية:

- تطوير قاعدة البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد الخطط التنموية الشاملة بما يساعد على استخدام الأساليب، ولمنهجيات العلمية المتقدمة وتطبيقها.
- اعتماد الأساليب المبرمجة في إعداد الخطط من خلال، وضع برامج زمنية محددة لإعداد الخطط التنموية المختلفة.
- اعتماد المؤشرات التخطيطية المبنية على التحليل الموضوعي لمواقع الاقتصاد القومي من جهة، واستهداف مسارات التحول الاقتصادي والاجتماعي على وفق إمكانيات، والطاقات البشرية والمالية المتاحة من جهة أخرى.
- استكمال الأبعاد التخطيطية كافة من حيث الترابط الزمني والترابط النوعي للخطط، وقد حقق هذا الاتجاه الصيغة التكاملية في إعداد الخطط من خلال الربط التسلسلي المتكامل بين الخطط الخمسية، والخطط السنوية والربط الموضوعي أيضًا بين التخطيط القطاعي، والتخطيط الإقليمي، وتخطيط القوى العاملة فضلًا عن تحديد مسارات التخطيط البعيد المدى بوصفه إطارًا عامًا للمراحل التنموية

المطلوبة.

- توسيع القاعدة العلمية والعملية لوضع الخطط التنموية عن طريق إجراء الدراسات والبحوث التي تتناول مختلف مجالات التخطيط والتنمية مما أدى إلى تطوير الأساليب والبرامج التخطيطية على نحو ملموس وبخاصة ما يتعلق بالجوانب التطبيقية، ومعالجة المشكلات التنموية.

- تكثيف الجهود التدريبية للملاكات التخطيطية في مختلف المجالات مما أدي إلى تطوير قابليات العاملين وقدراتهم تطويرًا واضحًا على المستويات كافة.

- توسيع وتطوير نطاق الخطط ومضمونها ومستواها، عن طريق الاشتراك الفاعل لأجهزة التخطيط المركزي كافة والدوائر التخطيطية في الوزارات وبعض المؤسسات العلمية، والمنظمات الجماهيرية، والمهنية في مناقشة القضايا، والوسائل التخطيطية.

- ترصين البنيان الداخلي لأجهزة التخطيط المركزي عن طريق توحيد ارتباط هذه الأجهزة ضمن الوزارة وتحديد مساراتها الإجرائية والتطبيقية من خلال تشريع قانون الوزارة ذي الرقم ٤٥ لسنة ١٩٨٥.

- تحقيق قفزة نوعية جادة في الصلة، والارتباط بين القيادة والأجهزة المتخصصة في ميدان العمل التخطيطي والتنموي إذ كانت هذه الأجهزة حريصة على رفد القيادة بأدق البيانات والتحليلات لواقع مسيرة التنمية وآفاقها المستقبلية مقرونة بتوصيات، ومقترحات تساعد على إغناء هذه المسيرة، وتطويرها وبخاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق من جراء الحرب العراقية الإيرانية والعدوان الأمريكي في حرب الخليج الثانية.

- تحقيق نسبة عالية التوافق الإيجابي بين الأجهزة التخطيطية، والأجهزة

التنفيذية من خلال تمتين العلاقات، والاتصالات على نحو مستمر بالوزارات عن طريق الزيارات الميدانية التي تقوم بها الكوادر التخطيطية لمختلف المشاريع، مما أدى إلى تحقيق مردودات إيجابية على عمليات إعداد الخطط من حيث الكفاءة والدقة من جانب والتوصل إلى معالجات موضوعية للمشكلات التنموية مبنية على التشخيص الدقيق التي تجابه عملية التنفيذ من جانب آخر.

- توسيع نطاق استخدام الحاسبة الالكترونية في مجالات إعداد الخطط ومتابعتها بهدف تطويرها وتسريعها، وقد أدى ذلك إلى توفير الكثير من الجهد والوقت المبذول.

- وانطلاقًا من هذه الاعتبارات والمتطلبات اتجهت إلى رسم وصياغة ثلاثة مستويات من الخطط التنموية يمكن إيجازها في الآتي:

أ- الخطة البعيدة المدى «الإطار العام»

انطلاقًا من منظور الشمولية للأبعاد التخطيطية إذ وضع إطار عام للخطة البعيدة المدى ويشمل هذا الإطار ما يأتي:

- تحديد الأهداف العامة البعيدة المدى في ضوء توجيهات القيادة السياسية وإستراتيجية التنمية، وإحصاء الموارد الطبيعية، والاقتصادية، والبشرية المتوفرة، والمتوقع توفرها مستقبلًا.

- وضع المؤشرات الاقتصادية العامة للقطاعات كاملة.

- دراسة ووضع المؤشرات البعيدة المدى المؤثرة في الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية، والتكنولوجية.

- تحليل المسارات التنموية التي تشكل المحاور الأساسية لعملية التحول

الاقتصادي، والاجتماعي على المدى البعيد بما يضمن الترابط بينها وبين أهداف الخطط المتوسطة، والقصيرة المدى في ضوء هذه الأهداف أعدت وزارة التخطيط الخطة البعيدة المدى حتى عام ٢٠٠٠.

ب- خطة التنموية القومية «المتوسطة المدى»

تهدف هذه الخطة إلى تحديد اتجاهات النمو ومساراته مدة خمس سنوات. مع إعداد برنامج شامل لتنفيذ المشاريع التي ستثبت في المدة المقررة، وتتناول هذه الخطة ما يأتي:

- تحديد اتجاهات النمو الإجمالي ونمو بنية القطاعات الاقتصادية والتغييرات المرغوبة فيها.
- تجديد الموازنات الإجمالية، والمالية، والأيدي العاملة.
- تأشير حجم الاستثمارات المطلوبة في مدة الخطة تحديد المشاريع الاستثمارية التي ستنفذ في أثناء سنوات الخطة وتحديد كلفتها.

وقد أعدت الجهات المختصة خطط التنمية القومية والمتوسطة المدى منذ عام ١٩٧٠ وحتى الآن.

ج- الخطة الاستثمارية السنوية «القصيرة المدى»

وهي خطة بعدها الزمني سنة واحدة وتمثل إحدى شرائح الخطة الخمسية وتتضمن عدداً من برنامجاً لتنفيذ المشاريع التنموية المختلفة. وتضم هذه الخطة بالدرجة الأولى ما يأتي.

- تحديد حجم التخصصات الاستثمارية للمشاريع المقرر تنفيذها.
- تحديد المؤشرات العامة الأخرى المتعلقة بمسائل تحقيق التوازن الاقتصادي

في العراق.

وقد شمل التخطيط منذ عام ١٩٨٨ مجموعة من الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل وضع خطة الاستيرادات السلعية لمشاريع الخطة الاستثمارية فضلًا عن الخطط النوعية، والقطاعية كالتخطيط الإقليمي، وتخطيط القوى العاملة وتخطيط الخدمات والتنمية الاجتماعية، والأنشطة السياحية، والإطار العام للسياسة السكانية المقترحة للعراق. وخطة الاتحاد العام للتعاون والمؤشرات العامة للميزانية الموحدة للدولة وتقارير عن المشاريع المنجزة وغيرها.

أهداف خطة التنمية القومية ومؤشراتها:

أعد العراق «ثلاث خطط للتنمية القومية» المتوسطة المدى. تهدف إجمالًا إلى إحداث تغييرات إيجابية تؤمن مستلزمات البناء الاشتراكي وتحقيق التعبئة القصوى للموارد، والإمكانات المتاحة. المنظورة وغير المنظورة.

وقد تركزت الخطط الثلاث في إستراتيجية واضحة تضع في حسبانها القضايا الآتية:

- تحديد معطيات الواقع الاقتصادي، ودراسته دراسة علمية موضوعية.
- تحرير موارد العراق تحريرًا ناجزًا والتخلص من قيود التبعية الأجنبية كافة.
- بناء اقتصاد متين يحقق زيادات عالية في الدخل القومي، ويرفع مستوى معيشة الفرد ويضيق الفجوة بين المدينة، والريف، وفئات المجتمع ويؤمن التوافق الضروري بين القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية.

وعلى صعيد بعض المؤشرات استهدفت خطة التنمية للسنوات ١٩٧٠-١٩٧٤ تنمية الدخل القومي بمعدل ٧,١٪ سنويًا والتركيز في تطوير القطاعات السلعية

واستثمار الموارد المعدنية غير المستقلة وطنيًا ومراعاة التوزيع الجغرافي للمشاريع وزيادة الخدمات المقدمة للمواطنين وتوسيع فرص التشغيل، وربط الأجر بالإنتاجية.

كما استهدفت خطة التنمية للسنو ت ١٩٧٦-١٩٨٠ تحقيق معدل نمو إجمالي في الدخل القومي قدره ٨,١٦٪ ومعدلات نمو تتراوح بين ١,٧٪ سنويًا لقطاع الزراعة و٩,٣٢٪ سنويًا لقطاع الصناعة التحويلية، وزيادة حصة القطاع الاشتراكي وجعله يحتل دورًا قياديًا موجهًا ومواصلة بناء الهياكل الاقتصادية بوصفها قاعدة أساسية لاستيعاب متطلبات عملية التطوير اللاحقة والتوسع في الخدمات الاجتماعية والاهتمام بالمشاريع الخدمية للمحافظات والمناطق الريفية.

وعلى الرغم من أن ظروف الحرب فرضت إعداد مناهج استثمارية سنوية بدءًا من عام ١٩٨١ فإن هذا الواقع لم يحل دون إعداد مشروع خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٨١-١٩٨٥ التي استهدفت تحقيق تطور شامل في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية. ويتطبق هذا على إعداد خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٨٦-١٩٩٠ التي أعيد النظر فيه بسبب ظروف الحرب إذا عدلت بدلًا منها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨-١٩٩١ وأعدت أيضًا خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية للسنوات ١٩٩١-١٩٩٥ ، وخطة الإعمار للفترة الزمنية نفسها لإعمار وإعادة بناء ما دمره العدوان الأمريكي وحلفاءه. فضلًا عن إعداد خطة للتنمية الاجتماعية المتوسطة المدى للسنوات ١٩٩٠-١٩٩٥ والخطة التأشيرية للنشاط الخاص استنادًا إلى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨-١٩٩٠ ، وهي المرة الأولى في العراق التي تعد فيها مثل هذه الخطة.

***

الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني:

بدأت الإصلاحات الاقتصادية العراقية في وقت مبكر بعيدًا عن توجهات وضغوط الجهات الأجنبية. ولاسيما صندوق النقد والبنك الدوليين، وكان هدفها بالأساس معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني ورفع كفاءة الأداء وزيادة فاعلية الكوادر، ورفع كفاءة الأداء وزيادة فاعلية الكوادر العاملة وتسريع تأثر إنجاز الخطط التنموية، والبرامج الاستثمارية.

وفي وقت كانت بلدان العالم الثالث تشهد منه مرحلة انحسار النمو وتراجع اقتصادها الوطني. جاءت الوقفة الأولى مع الإصلاحات الاقتصادية متجسدة في ندوة العوامل المؤثرة في انخفاض الإنتاجية التي انعقدت في أيلول ١٩٧٦ واستمرت مدة طويلة بمشاركة مجموعة كبيرة من الوزراء والمسئولين والخبراء والقيادات النقابية الجماهيرية والمهنية وفي مقدمتها القيادة السياسية العراقية برئاسة الرئيس صدام حسين. حيث قام بدور مميز في مواجهة المشكلات والمعضلات التي تعانيها قطاعات الاقتصاد الوطني. وعلى وجه الخصوص الإنتاجية منها.

إذا كانت هناك وقفة تقويمية لواقع النشاط وتطوراته وثائر الإنجاز وسبل تطويرها. واعتمدت الكثير من التوصيات والقرارات التي جاءت بصيغة شعارات وتوجيهات مركزية فكان لابد من اعتمادها لإشاعة الوعي التنموي بين قطاعات العاملين وتعميق مساهمتهم في مسيرة التخطيط والتنمية.

وبعد عشر سنوات صاغة القيادة السياسية، حيث أسس مرتكزات الوقفة الثانية لعملية الإصلاح الإداري والاقتصادي الشامل.

ثمار التنمية:

إزاء التنفيذ الفعال لخطط التنمية الخمسية والسنوية، وإنجاز أهداف ومؤشرات

البرامج الشاملة والقطاعية؛ فقد تحقق الكثير من النتائج ذات الطبيعة المنظورة، أو غير المنظورة التي وجدت تعبيرها على الأصعدة الإجمالية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

وكانت ثمار التنمية حياة المواطنين كلها، وانعكست على نحو ملموس على قطاعات الاقتصاد الوطني وتطوراتها الشاملة.

مؤشرات إجمالية:

ارتفع الدخل القومي بالأسعار اجارية من «٥, ٨١٢» مليون دينار عام ١٩٦٨ إلى «٤, ١٥٤٤» مليون دينار عام ١٩٨٠ وإلى «١, ٢٠٠١٨» مليون دينار عام ١٩٩٠.

وبذلك سجل الدخل القومي معدل نمو سنوي قدره «٧, ١٥٪» في الفترة ١٩٦٨-١٩٩٠.

أما الناتج المحلي الإجمالي بحسب الأنشطة الاقتصادية، فقد زاد من «٥, ١٠٣٤» إلى «٣, ١٨٥٨٣» مليون دينار لفترة من ١٩٦٨-١٩٨٧. ثم ارتفع إلى «١, ٢٣٩٢٦» مليون دينار عام ١٩٩١ بذلك سجل هذا الناتج نسبة نمو قدرها «٣, ١٥٪» في الفترة ١٩٦٨-١٩٩٠.

وتشكل الأنشطة السلعية «٨, ٣٢٪» من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لسنة ١٩٩١ ويشكل القطاع الاشتراكي ٥, ٩٪ من إجمالي الناتج المحلي المتحقق لهذه الأنشطة.

أما أنشطة التوزيع فتشكل ٧, ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لسنة ١٩٩١، ويشكل القطاع الاشتراكي ٧, ٤٢٪ من إجمالي الناتج المحلي المتحقق لهذه الأنشطة. في حين تشكل أنشطة الخدمات ٥, ٢٦٪ من إجمالي الناتج المحلي لسنة ١٩٩١، ويشكل القطاع الاشتراكي ٩, ٧٨٪ من إجمالي الناتج المحلي لهذه الأنشطة.

وفي سياق هذه التطورات ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الجارية من «١ , ٩١» إلى «٣ , ٩٣٧» دينارًا بين عامي ١٩٦٨ و١٩٨٧ ليصبح نحو ٩ , ١٠٨٤ دينارًا في عام ١٩٩١.

وإذا كانت السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة العراقية قد تجسدت في أحد مضامينها في ارتفاع معدلات دخول الأفراد ولاسيما محدودي الدخل فإن توجيه التدابير نحو رفع مستوى المواطنين المعشي، وإعادة تركيب الإنفاق والاستهلاكي للأسرة العراقية على نحو يضمن أعلى العوائد والمردودات الاجتماعية ظل يشكل واحدًا من هموم السلطة العراقية السياسية للبلاد. إذا استمرت الزيادات في الرواتب والأجور وتركزت الاهتمامات في توفير المواد والسلع الأساسية والضرورية مهما كانت طبيعية الظروف التي يواجهها العراق .. فضلًا عن تسعير الخدمات بما يؤمن تدفقها إلى فئات السكان التي تمثل القاعدة العريضة للشعب العراقي.

فقد ازدادت على سبيل المثال معدلات الأجور المدفوعة إلى الموظفين والعمال لاعتبارات التطبيق الاشتراكي نتيجة لارتفاع الحد الأدنى للأجر بنسبة ١٢٢٪ في الفترة ١٩٦٨-١٩٧٧ وتواصلت هذه الزيادة لتتضاعف مرات كثيرة كما ارتفع معدل دخل العامل الصناعي من «٢٥٠» إلى «٦٠٠» دينار عامي ١٩٦٨ و١٩٧٧ وارتفع متوسط إنفاق الفرد الشهري من ٦٥٩ , ٦ إلى ٩٢٧ , ١٢ دينار بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٦ ثم إلى ٣١٦ , ١٩ دينار عام ١٩٧٩ و٦٥٠ , ٥٤ دينار عام ١٩٨٨ أي أن نسبة الزيادات في إنفاق الأفراد ارتفعت من ٩٤٪ إلى ١٩٠٪ ، ثم ٧١٣٪ مقارنة بعام ١٩٧١ فضلًا عما قدمته الحكومة من خدمات مجانية في ميادين الصحة والتربية والتعليم وسن القوانين والتشريعات التي تؤمن مستقبل العائلة العراقية فيما يتعلق بالدخول، وحقوق العمل، والتقاعد، والضمانات الاجتماعية.

وشهدت مستويات الكفاية الاجتماعية زيادات مستمرة من خلال ارتفاع معدل

الإنفاق على مجاميع السلع والخدمات المختلفة إذ ارتفعت نسبة تملك الأسر العراقية للثلاجات من ٤١٪ إلى ٩١٪ بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٨ أي: بنسبة زيادة قدرها ١٢٢٪ ومن ١٦ إلى ٧٢ في المائة في الفترة نفسها فيما يتعلق بمبردات الهواء.

وهذا ينطبق على مؤشرات تملك الأسرة العراقية للغسالة الكهربائية التي زادت بنسبة ١٧٥٪ والتليفزيون ٤٣٪ والسيارات بنسبة ٢٦٧٪ وبين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٨ ولعل من المؤشرات الإجمالية الأساسية الاستثمارات، وكيفية توجيهها لمصلحة القطاعات الاقتصادية. إذ شهدت الموارد المالية المتاحة للأغراض الاستثمارية قفزات كمية هائلة في أعو م الثورة في حين تطورت نوعيًا وسائل وأساليب إدارتها وتوجيهها للأغراض الاستثمارية. ففي حين لم يصل مجموع المبالغ المخصصة لكل البرامج السنوية التي اعتمدت على مدى عشرين عامًا إلى ١٨٩٦ مليون دينار أي بمعدل سنوي قدره ٩٥ مليون دينار تقريبًا فإن إجمالي الاستثمارات المخصصة لخطة التنمية القومية الأولى ١٩٧٠-١٩٧٥ وللسنوات الثلاث المتابعة من خطة التنمية القومية الثانية ١٩٧٦ – ١٩٨٠ مبلغ مقداره «١٠٢٠٧» مليون دينار أي: بمعدل سنوي قدره «١١٣٤» مليون دينار «شهدت الاستثمارات المخصصة للخطة السنوية ١٩٧٨ قفزة كبيرة إذ بلغت «٢٨٠٠» مليون دينار. وتزيد تلك الاستثمارات بنسبة ٤٨٪ على مجموع ما خصص لبرامج على مدى عقدين من السنين.

وتشير البيانات إلى أن إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية ارتفع من ١٤٣ مليون دينار عام ١٩٦٨ إلى «٠,٦٢٢٠» مليون دينار عام ١٩٩٠ بمعدل نمو سنوي قدره ١٨,٧٪ وشهدت الفترة ١٩٦٨-١٩٨٠ أعلى معدل للنمو السنوي لتكوين رأس المال الثابت؛ إذ بلغ هذا المعدل ٣١,٤٪ على مدى الفترة بالأسعار الجارية أما السنوات ١٩٨٠-١٩٩٠، فقد اتضح أن الحرب أدت إلى تخفيض المنهاج الاستثماري إلا أن معدل النمو في تلك الفترة بلغ برغم ذلك ٥٪

بالأسعار الجارية إذ بلغ إجمالي تكوين رأس المال الثابت بحسب ما هو مشار «٠,٠ ٦٢٢٠» مليون دينار عام ١٩٩٠.

مؤشرات قطاعية:

من الطبيعي أن الزيادات المتحققة وارتفاع معدلات نمو المؤشرات الإجمالية كالدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي تنعكس، أو تشكل نتيجة للنمو والتقدم الذي شهدته قطاعات الاقتصاد الوطني، وعلى وجه الخصوص الإنتاجية.

ولهذا لابد لاستكمال صورة التطورات التنموية من إلقاء الأضواء على طبيعة وحجم التحولات في الميادين القطاعية 'التي قد تعبر الأرقام عن بعض جوانبها.

في حين تتخذ بقية عوامل النهوض صيغتها النوعية التي لا يمكن توضيحها رقميًا. إذ اتسعت في هذه القطاعات قاعدة التقدم النوعي، والمبادرات، والإبداعات التي استهدفها الأعداء من غيرها نظرًا إلى صلتها المباشرة بروحية المواطن العراقي وقدرته على العطاء.

ومع ذلك سنحاول من خلال المؤشرات الإحصائية إلقاء الأضواء على التطورات المتحققة قطاعيًا.

كان لابد من تطوير الصناعات القائمة، وضمان تشغيلها بكفاءة، والتعجيل في إنجاز المشروعات المباشرة بها. مما حدد طبيعة الأهداف التي اعتمدتها خطتا التنمية القومية الأولى والثانية وفي هذا الصدد يمكن تثبيت ما هدفت إليه خطة التنمية القومية ١٩٧٦-١٩٨٠ فيما يتعلق بالقطاع الصناعي الآتي:

أ- تكوين فائض اقتصادي لكي يؤدي القطاع الصناعي -وعلى وجه الخصوص الصناعات التحويلية- الدور التنموي الفاعل في تمويل استثمارات خطط التنمية.

ب- تلبية احتياجات التنمية الزراعية من الأدوات، والمكائن، والمبيدات والأسمدة، وتزويد مشاريع الري، والبذل بما تحتاج إليه من مواد وسلع صناعية.

ج- تصنيع المواد الأولية، والمنتجات الزراعية، والإسهام في تنويع بنيتي الإنتاج والصادرات.

د-تحقيق التطور المتقابل بين الصناعة والزراعة على نحو تسهم فيه التنمية في تغيير البنية التكنولوجية في القطاع الزراعي بما يضمن رفع إنتاجية الأرض، وإنتاجية العمل. ومد الصناعة بما تحتاج إليه من مواد أولية.

هـ-تلبية الطلب المتزايد في السوق المحلية على السلع المصنوعة لأغراض الإنتاج والاستهلاك في القطاعات كافة والسعي إلى إحلال المنتج في الصناعة الوطنية محل السلع المستوردة من الخارج.

و-تكوين القواعد الأساسية لصناعة وطنية متقدمة قادرة على دعم وتعزيز القدرة الدفاعية للعراق في إطار البعد القومي لسياسة العراق في مجال التنسيق والتكامل العربي.

ز- امتصاص الفائض من قوة العمل في القطاعات كافة نتيجة لما ستحدثه خطط التنمية من تغيير في البنية الاقتصادية

وبالاعتماد على مؤشرات ما هو متحقق على صعيد القطاع الصناعي يمكن تسجيل الآتي:

- حقق عدد المنشآت الصناعية الكبيرة، والمتوسطة، والصغيرة نموًا واضحًا إذ بعد أن كان عام ١٩٦٨ لا يزيد على «٢٨٠٠٩» أصبح ٤٧٦٢٨ منشأة سنة ١٩٩٠. وبذلك يكون عدد المنشآت الصناعية قد سجل معدلًا سنويًا للنمو مقداره ٤,٢٪ في السنوات ١٩٦٨-١٩٩٠.

وعلى مستوى عدد المشتغلين في الصناعة نجد أنه ارتفع ما بين «١٣٢-٢٨٨» ألف مشتغل في السنوات ١٩٦٨-١٩٩٠ بمعدل نمو قدره ٦ , ٣٪ سنويًا.

ومقابل الارتفاع في عدد المشتغلين يمكن ملاحظة التطور الذي شهدته معدلات الأجور والمزايا الأخرى المدفوعة إلى العاملين إذ أنها في الوقت الذي كانت لا تزيد فيه على ٢٨ مليون دينار سنة ١٩٦٨ بلغت ٥٠٦ مليون دينار سنة ١٩٩٠. وبذلك تكون قد سجلت معدلًا سنويًا للنمو مقداره ١ , ١٤٪ في الفترة نفسها.

- أما قيمة الإنتاج الصناعي فقد تطورت على نحو ملحوظ إذ ارتفعت من «١ , ٢٤٠» إلى «٣ , ٥٣٩٧» مليون دينار بين عامي ١٩٦٨-١٩٩٠ بمعدل نمو سنوي قدره ١ , ١٥٪.

- وحققت مستلزمات الإنتاج من حيث القيمة تطورًا ملموسًا أيضًا بارتفاعها من «٤ , ١٢٩» إلى «٤ , ٢٩٤٥» مليون دينار للفترة ١٩٦٨-١٩٩٠ مسجلة معدلًا سنويًا للنمو مقداره ٣ , ١٥٪.

- وفي الوقت الذي كانت فيه قيمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت تساوي ٣٧ مليون دينار في سنة ١٩٦٨ نجد إنها بلغت ١ , ١٠١٤ مليون دينار سنة ١٩٩٠ بمعدل نمو سنوي مقداره ٢٥ , ١٦٪ ، وعند متابعة واقع القطاع الصناعي في منطقة كردستان العراق للحكم الذاتي يمكن أن نلمس مؤشرات التطور في ضوء الأرقام المعبرة الآتية:

- ارتفع عدد المنشآت الصناعية من ٢٤١٤ منشأة عام ١٩٧٠ إلى ٥٩٥٥ منشأة عام ١٩٩٠ بنسبة زيادة قدرها ٧ , ١٤٦٪.

- بلغ عدد العاملين في النشاط الصناعي عام ١٩٧٠ نحو ٧٠٦١ عاملًا ازداد إلى ٢٠١٢٨ عاملًا عام ١٩٩٠ نسبة زيادة قدرها ١ , ١٨٥٪ في حين ازدادت الأجور التي تقاضاها أولئك العاملون من «١٠٣٠» إلى «٢٢٣٠٩» ألف دينار في

الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠ أي: بنسبة زيادة بلغت ٩,٢٠٦٥٪.

- ارتفعت قيمة الإنتاج الصناعي من «٨٣١٥» إلى «٣٤٠٧٣٩» ألف دينار في الفترة نفسها، وبنسبة زيادة بلغت ٩,٣٩٩٧٪.

- وازدادت الأهمية النسبية للنشاط الصناعي في منطقة الحكم الذاتي في إجمالي الإنتاج على مستوى العراق من ٦,٣٪ إلى ٣,٦٪ بين عامي ١٧٩٠-١٩٩٠.

وفي الوقت لم تكن هناك عام ١٩٦٨ أي: مدينة صناعية في العراق وصل عدد هذه المدن عام ١٩٩٠ إلى ٢٥ مدينة.

ونجد فيما يتعلق بإنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية في العراق أن كمية الكهرباء المنتجة ارتفعت من «٣,١» إلى «٩,٢٨» مليار كيلووات/ساعة بين عامي ١٩٦٨-١٩٨٩. وبذلك تضاعف إنتاج الكهرباء ٢٢ مرة في الفترة.

وفي الوقت الذي كانت فيه نسبة تجهيز الكهرباء للدور السكنية في المناطق الحضرية تصل إلى ٨٤٪ عام ١٩٧٢، فإنها ارتفعت إلى ١٠٠٪ عام ١٩٨٨.

وفي المناطق الريفية لم تكن نسبة تجهيز الدور السكنية بالكهرباء تزيد على ٥٪ عام ١٩٧٢ ارتفعت إلى ٣,٩٢٪ عام ١٩٨٨ وبذلك تصل خدمات الكهرباء إلى ٢,٩٦٪ من إجمالي الوحدات السكنية في العراق في حين تحققت كهربة ٣,٩٢٪ من الريف العراقي.

وعلى صعيد منطقة كردستان الحكم الذاتي بلغت كمية الطاقة الكهربائية الموزعة ٤,٦٩ مليون كيلو واط/ساعة عام ١٩٧٠؛ فإذا زادت إلى ٧,٦٨٤ مليون كيلووات/ساعة عام ١٩٩١ بنسبة زيادة قدرها ٦,٨٦٦٪ أما كمية الكهرباء المستهلكة على صعيد العراق، فقد ارتفعت من «٨٢٦٤» إلى «٢٥٨٢٨» مليون كيلو واط/ساعة للفترة ١٩٨٠-١٩٨٩